



بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي

الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي:

الواقع والآفاق" بالدوحة - 14 و 15 أبريل / نيسان 2012

تطور الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين

د. عدنان أبو عامر

أستاذ القضية الفلسطينية في جامعة الأمة - غزة - فلسطين

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



د. عدنان أبو عامر

لقد فقدت "إسرائيل" أسطورة فراغ فلسطين من شعبها، بهدف التسهيل والتمهيد لمشروعها الاستيطاني الإحلالي؛ لذلك اجتهد الفكر الصهيوني في استنباط الخطط والمشاريع الهادفة لإفراغ البلاد من أهلها، لطرد غالبية الشعب الفلسطيني، الذي أصبح لاحقاً خارج دياره، ومشتتاً في أربع رياح الأرض وكل ذلك بالطبع في المرحلة السابقة لقيام الدولة.

ثم راهن الإسرائيليون على عامل الوقت، متوهمين أن جيل النكبة سيموت، فيما سينسى الجيل الذي يليه فلسطين، وبذلك يتسنى لهم الاستقرار في هذه الأرض، والانتقال لتكريس الأمر الواقع الجديد المتمثل بإفراغها من أهلها، فرفضوا عودة اللاجئين، وعملوا على استصدار القوانين القاضية بمنع عودتهم، بموازاة اتخاذ الإجراءات الهادفة لملء الفراغ الذي خلفوه، عن طريق جلب المزيد من اليهود وإسكانهم، وجعل إمكانية عودة اللاجئين من الصعوبة بمكان، إن لم تكن مستحيلة، بتدمير بيوتهم وقراهم تدميرًا شاملاً(1).

كما رفضت الدولة منذ قيامها، الاستجابة لإرادة المجتمع الدولي بتسوية حل لقضية اللاجئين، برفض عودتهم؛ بل البحث عن حلّ لهم يتجاوز حدود فلسطين المحتلة، فيما بدأت باتخاذ إجراءات اعتقدت أن من شأنها محو ملامح القضية وأثارها.

ولذلك، تناقش الورقة جانبًا سياسيًا مهمًا من قضية اللاجئين، يُعتبر مفصليًا في المآلات المتوقعة لها، وهو الموقف الإسرائيلي، يتناول أبعاده المتعددة، وفق المحاور التالية:

- أولاً: الموقف من القرارات الدولية الخاصة باللاجئين
- ثانيًا: التعامل مع حق العودة
- ثالثًا: اللاجئين في الاتفاقات السياسية ومفاوضات التسوية
- رابعًا: السلوك الميداني لإنهاء قضية اللاجئين
- خاتمة

أولاً: الموقف من القرارات الدولية الخاصة باللاجئين

بقيت مواقف الحكومات الإسرائيلية من قضية اللاجئين ثابتة لم تتغير، وقامت على أسس أيديولوجية وسياسية وأمنية، من أهمها:

- (1) عدم تحمل المسؤولية عن وضع اللاجئين بأي حال من الأحوال، بل توجيه اللوم للعرب الذين شنوا حرب 1948، وحرصوا الفلسطينين على الفرار من ديارهم.
- (2) رفض عودة اللاجئين، باعتبارها مستحيلة، وأن هروبهم جعل فلسطين أرضًا يهودية، لن يكون بوسعهم التعرف عليها، وسيكون السماح بعودتهم خطوة للوراء سياسيًا واجتماعيًا(2).
- (3) وجوب توطين اللاجئين في البلاد العربية، لأسباب اجتماعية وسياسية ودينية واقتصادية، باعتبار مسؤوليتها عن مأساتهم.
- (4) اعتبار أنه لن يكون هناك حل مرض لمشكلة اللاجئين قبل إحلال السلام في الشرق الأوسط، بحيث لا يمكن فصلها عن التسوية النهائية للنزاع(3).

ويشير ما تقدم من خطوط عامة إلى أن إعادة اللاجئين شكّلت مسألة حياة أو موت بالنسبة لإسرائيل، لأن شغلها الشاغل يتمثل باستيعاب المهاجرين الجدد من اليهود؛ مما يعني أن عودة أولئك اللاجئين الفلسطينيين ستحيط فرص استيعاب اليهود(4). وفي الشروح السياسية للموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، انطلقت عملية إدماجهم، اقتصاديًا وسياسيًا، على النحو التالي:

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

- أ- أن يجري توطينهم في نقاط بعيدة عن جغرافية إسرائيل من الناحية الإقليمية، فإن لم يكن ممكناً، فإن الأردن يمثل مكاناً مناسباً للحل، لأن دفع اللاجئين بعيداً، داخل العالم العربي، يقطع فكرة التواصل مع الوطن الفلسطيني، والحنين إليه، ويزيل فكرة العودة من رؤوسهم.
- ب- إدماج اللاجئين الفلسطينيين في إطار إقليمي عربي يتفق مع مبدأ "أنهم عرب، وسيعيشون بين عرب"، والمنطقة العربية مليئة بالموارد التي ستمكن من استيعابهم، ولن يعانون من صدمة لغوية أو قومية أو ثقافية حضارية(5).

كما ذهبت إسرائيل في موقفها من جهود تسوية قضية اللاجئين داخل الأمم المتحدة وخارجها، إلى ربطها بتطورات إقليمية واسعة النطاق، أمنياً وسياسياً واقتصادياً، منها:

- (1) أن تطول هذه الجهود علاقاتها مع الدول العربية من جميع الجوانب، بحيث يمكن النظر في قضية اللاجئين ضمن تسوية سلمية معها، وحسب شروطها.
- (2) الزعم بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين يمكن أن تقوض الأمن والاستقرار في إسرائيل.
- (3) إثارة مشكلة الممتلكات اليهودية في الدول العربية، إن أثار الأخرى قضية التعويض للاجئين الفلسطينيين.
- (4) أن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل سي طرح مشاكل اقتصادية عليها، في ضوء أنها دولة محدودة الموارد(6).

وبالتالي، بات من الواضح تماماً أن الموقف الإسرائيلي يدعو لحل قضية اللاجئين في سياق ترتيبات إقليمية مع الدول العربية تصل حد المساومة، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في الربط بين بحث هذه القضية، وإقرار تسوية سلمية يعترف فيها العرب بإسرائيل، وبين مصير ممتلكات اليهود في الدول العربية ومصير اللاجئين.

وينطوي ذلك على إجراء مقايضة كبرى بين طرفي المعادلة: اللاجئين العرب وممتلكاتهم، واللاجئين اليهود وممتلكاتهم، علماً بأن المصادر الإسرائيلية حرصت -وما تزال- على تقريب المسافة العددية بين الطرفين، وكذلك التقديرات الخاصة بممتلكاتهما(7).

لكن الموقف الإسرائيلي بدا أكثر مرونة في الشق الخاص بالتعويضات، لأنه ألمح إلى أن التعاطي مع توطين اللاجئين في الدول العربية، سيسهل تعاطيها مع تلك المسألة، عبر استعدادها للمساعدة في تمويل مشاريع إعادة التوطين في الدول العربية المجاورة، من خلال دفع تعويض عن الأراضي التي هجرها العرب، والموجودة في إسرائيل.

بيد أنها قرنت هذا الإجراء بشروط أخرى تدل على أن عيونها كانت على ترتيبات إقليمية موازية لحل قضية اللاجئين من خلال التوطين والتعويض، كالتفاوض بشأن تسوية سلمية عامة مع العرب، والتعويض العربي عن الخسائر الإسرائيلية في حرب 1948، وإثبات اللاجئين لحقوق الملكية، ورفع المقاطعة الاقتصادية العربية عنها، ووضع حد نهائي للمطالب المتصلة بقضية اللاجئين(8).

وقد اعتقدت إسرائيل أن بوسعها التحايل على تطبيق حق العودة، وتنفيذ القرار 194 بدوافع مختلفة، وقادرة على إجراء تغييرات هيكلية كبرى في البنية الأساسية الفلسطينية بحو مدن وقرى من الخارطة، وتحويلها الكثير على حل قضية اللاجئين من منظور إقليمي(9).

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي

الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

ثانياً: التعامل مع حق العودة

أظهر الموقف الفلسطيني خلال اللقاءات التفاوضية حول الوضع النهائي بشكل جليّ للمرة الأولى منذ بداية مرحلة أوسلو درجة عالية من النقاشات والجدل في أوساط السياسيين حول الحلول المطروحة لمعالجة قضية اللاجئين، وبالتحديد قضية حق العودة.

وتراوحت النقاشات بين الرفض الكامل والمطلق للموقف الإسرائيلي الداعي لعدم عودة اللاجئين، والاعتراف الخجول بعودة عدد قليل منهم، لا يُذكر مقارنة بعددهم الإجمالي، وهدفت مؤشرات الاعتراف الخجول هذه للحد من فاعليته، وربطه بكثير من القيود والعقبات (10).

وربما جاء ذلك الموقف الفلسطيني ليمنح الساسة الإسرائيليين فرصة للدعاء بأن القرار الأممي 194 لا يعطي الحق للاجئين الفلسطينيين بالعودة لديارهم، وهو ما يشير إلى أن الموقف من القرارات الدولية الخاصة بحق العودة يعود إلى ثلاثة عوامل:

- (1) عقيدة الاستيطان الصهيوني، والضم الزاحف والمحموم للأراضي الفلسطينية، القائمة على مرتكزات أيديولوجية استعمارية، وتمثلت باقتلاع شعب، وإحلال آخر مكانه، وإجلاء الفلسطينيين عن أرضهم بمختلف الوسائل.
- (2) التعامل الخاطئ مع قضية اللاجئين من قبل القيادات الفلسطينية، تخوفاً من فقدان الطابع السياسي للقضية، وتحويلها إلى قضية إنسانية فحسب (11).
- (3) الجهل الفلسطيني بالنظام الدولي لحماية اللاجئين، وآليات عمله، وسنده القانوني، وكيفية التعامل معه؛ مما أدى لانعدام التقدير السليم لأهمية قضيتهم في إدارة الصراع مع إسرائيل، وأبعاده الدولية، وانعدام القدرة على إدارة المعركة بخصائصها وقوانينها (12).

كما يعود الرفض الإسرائيلي لحق عودة اللاجئين، باعتباره تهديداً مباشراً لاستقرار الدولة، وتخوفها من عودة ملايين الفلسطينيين وأبنائهم، لأسباب رئيسة هي:

- (1) تأثير هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين على التركيبة السكانية والمجتمع الإسرائيلي، الذي أقام مدنه على بقايا مدن وقرى فلسطينية، مما يعرض الطابع اليهودي للدولة للخطر.
- (2) تشكيل بعضهم خطراً على الأمن الإسرائيلي، بتعاونهم مع من تصفهم بـ"المتطرفين" الفلسطينيين من عرب 48 في ضرب المصالح الإسرائيلية من الداخل.
- (3) الخشية مما يُسمى "الاختلال السكاني"، خاصة إذا أصر الفلسطينيون على حق العودة للاجئين، لأن عدد الفلسطينيين الذين يسكنون في المناطق الواقعة بين النهر والبحر، سيكونون أكثر من اليهود بحلول عام 2015، وهذه المعطيات تحمل في طياتها معنى واحداً: اختيار أحد أمرين مؤلمين:
 - أن تفقد الدولة الإسرائيلية شخصيتها اليهودية،
 - أو أن تتوقف عن الادعاء بأنها دولة ديمقراطية (13).

وبالتالي، فإن فقدان الطبيعة اليهودية للدولة، يعتبر أسوأ السيناريوهات المحتملة، وبداية النهاية لها، وهو ما عززه جملة من الآراء والتصريحات التي أعلنها عدد كبير من الساسة وصنّاع القرار الإسرائيليين.

- (4) عدم قدرة أراضي فلسطين المحتلة عام 1948 على استيعاب المزيد من أعداد الفلسطينيين، في ضوء تناقص المساحة الجغرافية منها.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

علمًا بأن تنفيذ السبب الأخير يظهر في التحليل السكاني لإسرائيل، الذي يشير بوضوح إلى عدد من الملاحظات الإحصائية التحليلية:

- أ- يتركز اليهود غالبًا داخل الأراضي التي تملكوها قبل عام 1948، وهي المنطقة ذاتها التي أقاموا فيها قبل قيام الدولة في فلسطين تحت الانتداب البريطاني.
- ب- مساحة المنطقة الأخرى 1318 كم²، يقطنها 10% من اليهود، و20% من الفلسطينيين، وهي مختلطة، تمثل الأراضي التي يملكها الفلسطينيون، ويقوا فيها.
- ت- ما تبقى من الأراضي مساحتها الإجمالية 17325 كم²، وهي بالأساس أراضي اللاجئين، ومعظمها مدن فلسطينية يستغل أراضيها 154 ألف يهودي فقط (14).

ونستطيع حصر القواسم المشتركة في الرؤية الإسرائيلية للقرارات الدولية الخاصة بحق العودة، بالنظر إلى أنها جميعًا:

- 1) ترفض مطلقًا تبعات اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم وتشريدهم، قانونيًا وسياسيًا، وتلقي اللوم على البلاد العربية التي لم تقم بتدوير وجودهم، واستيعابهم فيها.
- 2) لا تعترف بعودة جميع اللاجئين، وما قيل عن إمكانية إعادة عشرات الآلاف، كان من قبل التكتيك التفاوضي لا أكثر، لأنها تتحفظ على أعداد المتوقع دخولهم أراضي السلطة الفلسطينية، وتريد الإشراف على عملية إدخالهم.
- 3) تلمح إلى أن موضوع اللاجئين الوارد في قرار 242 لا يتناول الفلسطينيين فقط، بل يشمل اليهود الذين غادروا البلدان العربية، والرغبة بعمل مقايضة في موضوع التعويض، بحيث تساوى بين ممتلكات كلا الطرفين.
- 4) التمييز بين نوعين من اللاجئين: من غادروا فلسطين عام 1948، ومن خرجوا منها إثر حرب 1967.
- 5) تسعى لتفكيك المخيمات، وإلغاء المكانة القانونية والمعنوية للاجئين، وتوطينهم في البلاد المقيمين فيها، والمشاركة في تأهيلهم بالخبرة أو المشاركة المادية (15).

وقد دارت تعليقات إسرائيلية للرفض المطلق لحق العودة لاعتبارات عديدة، أهمها:

- 1) التخوف من تشكيله "كابوسًا ديمغرافيًا" و"غيمة سوداء" تهدد الوجود اليهودي برمته، طالما أنهم لن يتخلوا عن أغلبية يهودية داخل الدولة.
- 2) المحافظة على دولة يهودية مقتصرة على اليهود، على أساس قرار التقسيم 181.
- 3) إثارة فكرة تهجير الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية، باسم سياسة "الترانسفير".
- 4) الاستناد إلى مبادئ عنصرية قنوية تتعارض مع جميع القوانين الدولية والمبادئ الأخلاقية الإنسانية، وتدعيمها بالعديد من الكتابات والآراء البحثية والإعلامية.

ثالثًا: اللاجئون في الاتفاقيات السياسية ومفاوضات التسوية

لدى دراسة البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الكبرى، خاصة "الليكود، كاديما، العمل"، التي تحدد سياسات الدولة في حالة فوز أي منها، وتشكيله للحكومة، نرى المواقف التالية من قضية اللاجئين:

- 1) قدمت الأحزاب رؤية لا تبتعد عن السياسات المعلنة، بل تكررًا لها، وذكرت برامجها السياسية أن أي اتفاق سلام متوقع مع العرب سيتضمن مشروعًا لتسوية مشكلة اللاجئين خارج حدود الدولة، بحيث شدد على الدول العربية جميعًا للمشاركة في تسويتها، وتجنيد رأسمال دولي لهذه الغاية، لأن "إسرائيل" ترفض حق اللاجئين في العودة للأرض الواقعة تحت سيادتها (16).

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

(2) التأكيد على أن يتم تبادل اليهود في البلاد العربية باللاجئين الفلسطينيين، ليتم نقلهم للبلاد التي جاءوا منها، وهذا الاقتراح لا يكلف "إسرائيل" شيئاً، بل يحتمل البلاد العربية كامل المسؤولية في مهمة توطينهم، لكنه يذهب بعيداً إلى أهداف إستراتيجية وأمنية، لأن الدول التي حضر منها اليهود بعيدة عن حدودها، على خلاف البلاد التي يتواجد فيها اللاجئون والتي تجاور الحدود الإسرائيلية، مما سيوفر أمناً أكبر للدولة.

(3) لم تذهب الأحزاب الإسرائيلية في مراجعتها لجذور الصراع مع الفلسطينيين إلى نهاياته، لأنه سيعني بالضرورة التشكيك بأخلاقية وشرعية الصهيونية، وبمبررات قيام الدولة، ومزاعم الوطن القومي، لذلك فهي تراجع الصراع وكأنه بدأ من لحظة حرب يونيو/حزيران 1967، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنه سيعفيها من الدخول في "المحظورات التاريخية" التي قد تشكك بالرواية الصهيونية(17).

وفي ترجمة لهذه المواقف الحزبية الإسرائيلية، لجأ المفاوض الإسرائيلي في المفاوضات والاتفاقيات مع الفلسطينيين والدول العربية إلى سياسة منهجية تلتخص بعدم إغلاق ملف اللاجئين نهائياً، وإبقاء الباب مفتوحاً على مختلف الاحتمالات مستقبلاً، مما يؤثر الريبة في نواياه المستقبلية.

وبالعودة إلى نصوص الاتفاقات العربية-الإسرائيلية الموقّعة، يتضح بأنها أسقطت المعالجة الفورية والجزرية لقضية اللاجئين، وإرجائها لمفاوضات المرحلة النهائية، في الوقت الذي لم تشر فيه للقرارات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 194(18).

مع العلم بأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين شكّلت إحدى النقاط الجوهرية الأساسية في مفاوضات الوضع النهائي بجانب المستوطنات، والمياه، والقدس، والحدود، والأمن، والدولة؛ مما يؤكد على مدى مركزيتها، وأهميتها وكبر حجمها، وكونها غدت تشكل قضية أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني(19).

وقد تمتع الموقف التفاوضي الإسرائيلي الرسمي إزاء قضية اللاجئين، بتأييد داخلي جماهيري واسع؛ مما يجعل من الصعوبة وضع احتمالات مستقبلية بشأن تغيير جدي فيه.

كما أن المتابع لمسيرة التفاوض الإسرائيلية التي بدأت بمؤتمر مدريد 1991، وانتهت بـ"كامب ديفيد" الثانية 2000، وما تخللها من اتفاقيات ثنائية ومباحثات سرية، يخرج بخلاصة مفادها أن العديد من الساسة الإسرائيليين يجادلون بأن حق عودة اللاجئين، يتنافى مع الحل القاضي بوجود دولتين، وينهي الصراع العربي-الإسرائيلي.

وبناءً على هذه الجدلية، فإن عودة اللاجئين ستكون إلى أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية، التي ستسن "قانون العودة" المشابه للقانون الإسرائيلي عام 1950 الخاص بعودة اليهود إلى دولتهم، وبالتالي يمكن التخمين بأن تُحل مشكلتهم في حدود الدولة الفلسطينية، مع إمكانية جمع شمل بعض عائلاتهم في إسرائيل(20).

وهنا يمكن الإشارة إلى ما أفرزته مسيرة المفاوضات على قضية اللاجئين من مكاسب إسرائيلية لم تتمكن من نيلها طوال أكثر من ستين عاماً، على النحو التالي:

(1) قدرتها على إلزام وثائق التسوية الجارية بإجراء البحث الفعلي في قضية اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي، ونجاحها بإزاحة المرجعية الأبرز لها، المتمثلة بقرارات الشرعية الدولية، وتضمنها إشارة للقرار 242، الذي ينص على "تسوية عادلة لقضية اللاجئين"، ومن الواضح أن التفسير الإسرائيلي للقرار مغاير لنظيره الفلسطيني.

(2) تمكنها من جعل مسار عملية التسوية فرصة لإبراز أمر كان خفياً فترة طويلة من الزمن، يتمثل بإمكانية تخلي الطرف العربي الفلسطيني الرسمي عن ثوابت كثيرة في خطابه السياسي تجاه أبعاد الصراع العربي-الإسرائيلي

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

والقضية الفلسطينية، لتكون مخرجات التسوية في سياقها الفلسطيني أقرب للتصورات الإسرائيلية، فما الذي يحول دون تمرير هذه التصورات على قضية اللاجئين؟

(3) وضع "مهندسو" اتفاقية أوسلو 1993 قضية اللاجئين في بند فرعي، فجعلوها غير مرئية ضمن فيض الكلمات في الوثائق التي تصف الجسور والطرق الفرعية و"الكانتونات"، وربما ساهم الشركاء الفلسطينيون بهذه التعمية عن غفلة، لكن النتيجة جلية تمامًا، فقضية اللاجئين هُشمت في الاتفاق، رغم أنها قلب النزاع(21).

(4) رغبة إسرائيل في نقل قضية اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف، وربطها بالترتيبات الإقليمية شرق الأوسطية خاصة، من وجهة نظرها.

(5) تحويل مسار المفاوضات متعددة الأطراف إلى إطار تباحثي وتنفيذي لتفعيل الأفكار "شرق الأوسطية" التي طالما نادى بها، وبالتالي معالجة قضية اللاجئين ضمن هذا المنطلق، طبقاً للمفهوم الإسرائيلي(22).

كما يمكن رصد النجاح الإسرائيلي على طاولة المفاوضات عبر الآليات التفاوضية التالية:

- أ- تعدد الأطر التفاوضية الخاصة باللاجئين، وتتنوع أطرافها.
- ب- غياب المرجعية الدولية الخاصة باللاجئين، وتصير إسرائيل على تغيبها، سواء بإبعاد الأمم المتحدة، أو عدم الاعتراف بالقرار 194.
- ت- غياب التنسيق الفلسطيني العربي، وافتقاد رؤية تفاوضية فلسطينية عربية موحدة.
- ث- اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، مما يعطيها القول الفصل في هذه القضية.
- ج- ممارسة أسلوب الإملاء، وفرض المواعيد والحلول، على قاعدة "هذا رأينا.. خذه أو ارفضه"، والتعامل مع المفاوضات الفلسطينية بعيداً عن علاقة الشريك(23).

ويمكن تقديم رؤية استشرافية للموقف التفاوضي الإسرائيلي بشأن قضية اللاجئين، من خلال المرتكزات التالية:

- (1) عدم الاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن قضية اللاجئين.
- (2) الدول العربية لم تبذل جهداً لمعالجة القضية كما فعلت "إسرائيل" مع اليهود القادمين من تلك الدول.
- (3) عدم انطباق كلمة اللاجئين في قرار 242 على الفلسطينيين فقط، بل على اليهود أيضاً.
- (4) اعتبار التبادل السكاني ظاهرة سائدة في التاريخ الإنساني، ويمكن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود عن طريق الهيئات الدولية.
- (5) عند مناقشة التعويضات، يجب أن يؤخذ في الاعتبار الأملاك التي خلفها اليهود الذين تركوا البلاد العربية من العراق حتى المغرب، وفي المحصلة ينبغي أن تحل قضية اللاجئين في أماكن إقامتهم.
- (6) حل مشكلة المخيمات بمساعدة سخية من العالم، بما في ذلك الدول العربية النفطية(24).

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

رابعاً: السلوك الميداني لإنهاء قضية اللاجئين

عملت إسرائيل على إيجاد تسوية ما لقضية اللاجئين، ولكن في أماكن تواجدهم، ودفع أموال لهم مقابل الأراضي التي أُجبروا على تركها، والممتلكات التي بقيت في فلسطين، وبهذه الأموال تدفع تعويضات شخصية.

ويمكن استعراض أبرز المواقف والسياسات الميدانية الإسرائيلية في التعامل مع قضية اللاجئين من خلال المحاور التالية:

1- التنصل من المسؤولية التاريخية

تُعتبر المسؤولية التاريخية عن سبب نشوء قضية اللاجئين واستمرارها، أكثر القضايا حساسية، لأن هناك العديد من المسائل التي تترتب عليها، خاصة التعويض وحقوق العودة، وتتداخل مع عدة جوانب أخرى للصراع، بحيث لا يمكن معالجة الجوانب الأخرى للقضية بنجاح، دون التوجه في المقام الأول لمعالجة موضوع المسؤولية (25).

وقد قامت المقاربة الإسرائيلية الطامحة لتسوية قضية اللاجئين خارج ثوابت الشرعية الدولية والإنسانية، على فلسفة مفادها أن تغيير البيئة الإقليمية لهم سينزع فكرة العودة من رؤوسهم، ويسكن عواطفهم تجاهها.

2- تغيير البيئة الجغرافية للاجئين

تُبرز الوقائع الميدانية أن تنفيذ ذلك السلوك اقتضى اتخاذ خطوتين إسرائيلية متوازيتين على الصعيد الجغرافي:

- تغيير معالم الوطن الأم: فلسطين التي يعرفها جموع اللاجئين، وعاشوا في كنفها، وارتبطوا بها كإبراً عن كابر.
- إحداث تغييرات نوعية في بيئة اللجوء ذاتها داخل المحيط الإقليمي، بهدف تسهيل استقبالهم، واستقرارهم فيها، كبديل عن الوطن، فقد ثبت تدمير 232 قرية وبلدة فلسطينية بشكل كامل، و134 جزئياً، و52 بشكل بسيط (26).

لكن قدرة إسرائيل على تطبيق الشطر الثاني المتعلق بالبيئة الإقليمية، بيئة اللجوء، لم يتم بالمقادير نفسها، بالنسبة للملاجئ التي وقعت تحت سيطرتها عام 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة (27).

وربما كان ذلك لسبب أساسي، وهو أن التغيير الإقليمي المنشود يخضع لقيود ومحددات لا تندرج تحت الإرادة الإسرائيلية، أو حتى الغربية، على خلاف الحال بالنسبة للبيئة الفلسطينية، التي شرعت في أعمال معاولها، وآلات التدمير فيها منذ ما قبل انقشاع العمليات الحربية عامي 1948-1949 (28).

3- الممارسات العسكرية ضد المخيمات

ممثلة بالإجراءات الهادفة إلى تغييب صورة اللجوء العالقة في أذهان العالم، من خلال:

- التحصينات الحدودية والساحلية حولها.
- إدخال وحدات عسكرية جديدة.
- ارتكاب جرائم ضد الأهالي.
- إصدار قوانين وتعميمات خاصة.
- تهجير أعداد كبيرة منهم.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

- بدء الاستيطان في الضفة والقطاع، وتعزيزه في المناطق المحيطة.
- العمل على تأهيل المخيمات، وتوسيع الشوارع (29).

4- إنهاء وكالة الغوث (الأونروا)

يُعتبر موقف إسرائيل الداعي لتصفية الوكالة، وإنهاء وجودها، مقدمة طبيعية للتخلص من قضية اللاجئين التي تُوْرَقها ليل نهار.

خاتمة

يتبين مما تقدم، أن قضية اللاجئين الفلسطينيين شكّلت موضوعاً ساخناً في التحليلات السياسية، والنقاشات الإستراتيجية التي تزخر بها اجتماعات الحكومات الإسرائيلية، ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث وبرامج الأحزاب السياسية، كما مرّ بنا، وأكدت في معظمها على أن حق العودة لا يجب أن يكون موضوعاً قابلاً للتفاوض مع الفلسطينيين، وإن خضع للتفاوض فيجب أن يكون ضمن إضعافه بالقيود، والعقبات التي تحدّ من شموليته وفاعليته.

ومن ذلك، أن يقتصر حق العودة على اللاجئين كبار السن، وهم الجيل الأول الذين أُجبروا على مغادرة فلسطين، وقد لا يقومون بالعودة دون عائلاتهم، وتطبيقه ضمن برنامج سنوي يرتبط بأعداد المهاجرين اليهود القادمين إلى إسرائيل كل عام.

وبالتالي، بالإمكان القول: إنه لم يطرأ على الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين تطور يذكر، منذ نشوئها وحتى كتابة هذه السطور، لا في زمن الحرب ولا التسوية، لسبب واحد بسيط، هو أن إسرائيل تعتقد جازمة، أن وجود الفلسطينيين على أرضهم ينسف من الأساس المشروع الصهيوني، القائم على تفتيق أسطورة فراغ فلسطين من شعبها، بهدف تحقيق دولة يهودية.

المصادر

- (1) بني موريس، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، ترجمة دار الجليل، عمان، ط1، 1993، ص43.
- (2) عبد الكريم، إبراهيم، قصة تأسيس إسرائيل، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر/كانون الأول 1993، ص76.
- (3) جريس، صبري، تاريخ الصهيونية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، بيروت، ط1، 1977، ص78.
- (4) توما، إميل، جذور القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، بيروت، ط1، 1973، ص187.
- (5) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1967-1977، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 1978، ص52.
- (6) شحادة، رضا، اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1992، ص26.
- (7) سيدهم، اندوارد، مشكلة اللاجئين العرب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1963، ص56.
- (8) الموعد، حمد، الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة من اللاجئين، مجلة صامد، 106، 1996، ص219.
- (9) ياهاف، دان، مسألة اللاجئين الفلسطينيين، المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، يناير 2006، ص43.
- (10) ديفيس، لاونرد، حق عودة الفلسطينيين ومعانيه بالنسبة لإسرائيل، الجامعة العبرية، القدس، ديسمبر/كانون الأول 1993، ص65.
- (11) صندوق، زهير، حق العودة .. مشكلة أم حل؟ مجلة البرلمان العربي، السنة 26، العدد 96، ديسمبر/كانون الأول 2005، ص54.
- (12) الموعد، مرجع سابق، ص222.
- (13) شاليم، أفي، الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ط1، 1988، ص51.
- (14) أبو ستة، سلمان، سجل النكبة 1948، مركز العودة الفلسطيني، لندن، ط1، 2000، ص67.
- (15) ياهاف، مرجع سابق، ص47.
- (16) Shlomo Gazits : The Palestinian Refugees Problem, Gaffe Center for Strategic Studies , Tel Aviv University 1994 p13.
- (17) موعد، حمد، اللاجئين الفلسطينيون جوهر الصراع وعقده التسوية، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، ط1، 2003، ص319.
- (18) راينهارت، تانيا، إسرائيل فلسطين وسبل إنهاء حرب 1948، ترجمة رندة بعث ورشا الصباغ، دار الفكر، دمشق، ط1، 2004، ص82.
- (19) مخادمة، نياض، المواقف الإسرائيلية من حق العودة، مجلة دراسات، مركز الكتاب الأخضر، طرابلس، 2005، ص43.
- (20) تقرير صادر عن حركة (السلام الآن) الإسرائيلية، صادر بتاريخ 2000/8/29.
- (21) بلبيه، إيلان، المدرجات الإسرائيلية لمسألة اللاجئين، مؤتمر العودة، بوسطن، ص87.
- (22) الأزعر، محمد خالد، التسوية السياسية وقضية اللاجئين، صامد الاقتصادي، العدد 105، 1999، ص52.
- (23) مخادمة، مرجع سابق، ص45.
- (24) زيفيت شبنلوم، اللاجئين: الوضع الراهن والطول الممكنة، صندوق أرماند هامر للتعاون الاقتصادي، 2007.
- (25) تاكبيرغ، لكس، وضع اللاجئين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ترجمة بكر عباس، بيروت، ط1، 2003، ص419.
- (26) كناعنة، شريف، الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، رام الله، ط1، 2000، ص32.
- (27) الزرو، نواف، مشاريع التصفية الإسرائيلية للمخيمات، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 83، ص56.
- (28) كوهين، هيلينا، الغائبون الحاضرون: اللاجئين في إسرائيل، ترجمة نسرين مغربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 2003، ص84.
- (29) مندس، هاني، مشروعات التوطين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 78، مايو/أيار 1978، ص59.